الأمم المتحدة S/2024/662

مجلس الأمن

Distr.: General
9 September 2024
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 6 أيلول/سبتمبر 2024 موجهة إلى الأمين العام من ممثل سلوفينيا لدى الأمم المتحدة

يسرني أن أبلغكم بأن سلوفينيا ستعقد، بصفتها رئيسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر 2024، مناقشة مفتوحة رفيعة المستوى بشأن موضوع "تسخير القيادة من أجل السلام: مُتَّحدون في احترام ميثاق الأمم المتحدة سعياً لمستقبل آمن"، في إطار البند المعنون "صون السلام والأمن الدوليين". وستُجرى المناقشة المفتوحة يوم الأربعاء، 25 أيلول/سبتمبر، الساعة 11:00.

وبغية توجيه المناقشات بشأن هذا الموضوع، أعدت سلوفينيا مذكرة مفاهيمية (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) صامويل **جبوغار**
ممثل جمهورية سلوفينيا
لدى مجلس الأمن

130924 130924 24-16225 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 6 أيلول/سبتمبر 2024 الموجهة إلى الأمين العام من ممثل سلوفينيا لدى الأمم المتحدة

مذكرة مفاهيمية للمناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى التي سيعقدها مجلس الأمن، يوم الأربعاء، 25 أيلول/سبتمبر 2024، بشأن موضوع "تسخير القيادة من أجل السلام: مُتَّحدون في احترام ميثاق الأمم المتحدة سعياً لمستقبل آمن" في إطار البند المعنون "صون السلام والأمن الدوليين"

مقدمو الإحاطات

- الأمين العام للأمم المتحدة
- رئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ميريانا سبولياريك إيغر
- عضو مجلس الحكماء والرئيسة السابقة لليبريا، إلين جونسون سيرليف

معلومات أساسية

إننا نعيش في عالم مليء بالإحصاءات القاتمة. فعالمنا يشهد أكبر عدد من النزاعات الجارية منذ الحرب الباردة، وتسقط فيه أعداد قياسية من الضحايا بين المدنيين، بمن في ذلك أطفال وعاملون في المجال الإنساني والطبي وصحفيون، وتُسجَّل فيه أعداد مرتفعة غير مسبوقة من النازحين قسراً. ويؤدي فيه تغير المناخ وانعدام الأمن المائي والتدهور البيئي إلى مضاعفة المخاطر التي تهدد السلام والأمن الدوليين. ورغم تحقق التنمية والوفرة والثروة فيه، لا يزال الملايين من سكانه يواجهون أزمات الجوع وانعدام الحماية التي تمس النساء والأطفال أكثر من غيرهم.

إن العالم في طوره إلى أن يصبح أقل استقراراً وأقل سلاماً. وقد باتت حاجتنا الآن إلى بناء الثقة أو إعادة بنائها أمسَّ وأكثر إلحاحا من أي وقت مضى، وهو أمر لم يحدث منذ عقود عديدة.

ومن بين النزاعات الجارية، هناك عدة نزاعات يمكن أن تتصاعد لتتحول إلى نزاعات إقليمية أوسع نطاقاً. ويشكل ما نشهده في هذه النزاعات من عدم احترام لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن تحدياً لتعددية الأطراف. وبعد مرور 75 عاما على اعتماد اتفاقيات جنيف، باتت هذه الاتفاقيات تخضع لاختبار عسير.

فالتهاون مع الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة والصارخة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، يحمل في طياته خطر حدوث مزيد من اضمحلال هذه القواعد وتفسيرها في النزاعات المستقبلية بطريقة مطاطية يدفع ثمنها السكان المدنيون.

وتقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. ولا يزال الرأي العام العالمي يتطلع إلى المجلس بحثاً عن توليه لدور قيادي وإيجاده لحلول. وبالمثل، تدعو المجموعات السياسية والمجتمع المدني المجلس إلى التحرك.

أين تكمن المشكلة؟

إن التنافس الجيوسياسي الآخذ في التزايد يتردد صداه في مجلس الأمن، وكثيراً ما يحوّل المجلسَ إلى ساحة معركة سياسية ينتهي بها المطاف إلى طريق مسدود وإلى عدم اتخاذ أي إجراء، وذلك بدلاً من أن يكون مكاناً فريداً للعمل الدبلوماسي على إيجاد الحلول. ويرسل أيُّ إظهار للفرقة وعجزُ المجلس عن التوصل إلى توافق في الآراء إشارة خاطئة إلى الأطراف المتحاربة والمجتمع الدولي. إذ يجري الطعن في نزاهة الأمم المتحدة ووكالاتها وموظفيها بشكل لم يسبق له مثيل. ويجري ترك النساء خلف الركب بدلاً من إشراكهن في جميع العمليات ذات الصلة.

وفي ظل غياب دعم قوي وموحد من الدول الأعضاء لعمليات السلام وتسارُع وتيرة انسحابها، تواجه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام العديد من التحديات، بما في ذلك التحدي المتعلق بالحفاظ على أهميتها. وهناك أدوات أخرى عديدة، مثل الجزاءات والوساطة، لا تُستخدم بفعالية لمنع نشوب النزاعات. ونتيجة لتهرب المجلس من استخدام هذه الأدوات في الوقت المناسب، بات يواجه عددا متزايدا من النزاعات التي طال أمدها والنزاعات التي عاودت الظهور والنزاعات المتصاعدة التي تهدد مناطق بأكملها.

وقد أضحى من الصعب أكثر فأكثر الحفاظ على النظام العالمي لما بعد الحرب العالمية الثانية، المنصوص عليه في الميثاق. وبات نظام الأمن الجماعي، الذي بُني لمنع نشوب النزاعات، في خطر. لا لأنه لم يعد مهما، بل لأن مبادئه وأهدافه لا تُحترم.

ولذا، فإننا بحاجة إلى استعادة الإرادة السياسية والثقة المتبادلة من أجل زيادة تعزيز النظام المتعدد الأطراف، الذي تقع الأمم المتحدة في صميمه، ومن أجل جعله وثيق الصلة بعالم اليوم. والشرط المسبق الأساسي لبناء الثقة وإعادة بنائها هو احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والامتثال لها بشكل كامل. وعلى أعضاء مجلس الأمن أن يتحلوا بروح قيادية جديدة في التصدي للأزمات وفي إعلاء القانون الدولي بنزاهة.

الأسئلة الموجّهة للمناقشة

- كيف يمكننا التخلص من هذا الاتجاه الناشئ المتمثل في تلاشي احترام الميثاق؟ وكيف يمكننا إعادة الالتزام بالميثاق والشروع في اتخاذ خطوات نحو تحقيق الاحترام المتبادل وبناء الثقة والتوافق؟ وكيف يمكننا تعزيز الاحترام لاتفاقيات جنيف بعد أن بدأ يتلاشى، وكيف يمكننا تعزيز وتقوية ثقافة الامتثال للقانون الدولي الإنساني؟
- تشكل غزة والسودان وأوكرانيا، ضمن أمور أخرى، ثلاث حالات مختلفة تماما في طابعها يمكن للمجلس – بل يجب عليه – أن يستعيد مصداقيته وأهميته فيها. فما الذي يمكن أن يحسن فيه المجلس أداءه في كل من هذه النزاعات؟
- قد وجد الأعضاء المنتخبون في المجلس أنفسهم في وضع قد يمكنهم من العمل على تحقيق الوحدة والتوافق في الآراء. فما دورهم في عمل مجلس الأمن؟
- كيف يمكن للمنظمات الإقليمية أن تكمل وتعزز بشكل أفضل جهود المجلس في مجال صون السلم والأمن الدوليين؟

الطرائق

سـيُعقد الاجتماع في شـكل مناقشـة مفتوحة رفيعة المسـتوى برئاسـة روبرت غولوب، رئيس وزراء جمهورية سـلوفينيا. وجميع الدول الأعضـاء مدعوة إلى المشـاركة على مسـتوى رؤسـاء الوفود التي تحضـر المناقشة العامة للدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة.

وعلى الدول الأعضـاء الراغبة في المشـاركة أن تسـجل أسـماءها في قائمة المتكلمين من خلال النظام الإلكتروني لتسـجيل أسـماء المتكلمين (eSpeakers) في البوابة الإلكترونية للوفود e-deleGATE. ويجب أن تُحمَّل عند التسـجيل رسـالةٌ تُوجَّه إلى رئيس مجلس الأمن تتضـمن طلباً للمشـاركة وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، وتكون موقّعة حسـب الأصـول من الممثل الدائم/الممثلة الدائمة أو من القائم/القائمة بالأعمال بالنيابة. وسـيُفتح باب التسـجيل للمشـاركة في الجلسـة يوم الجمعة، 20 أيلول/سـبتمبر 2024، الساعة 9:30.

ولتيسـير مشـاركة أكبر عدد ممكن من الوفود، ينبغي ألا تتجاوز مدة المداخلات ثلاث دقائق. وستُرصد عملية إدارة الوقت عن كثب.